

## نشرة إخبارية

للمراجعة: السيدة نادين الحسن  
المسؤولة عن العلاقات العامة في ديلويت الشرق الأوسط  
هاتف: +961 1 748444  
بريد إلكتروني: [nelhassan@deloitte.com](mailto:nelhassan@deloitte.com)

### ديلويت: توفر الفرص الاستثمارية في العراق لا سيما في قطاعي الطاقة والأمن

**7 أكتوبر 2015** – يعد العراق واحداً من البيئات القانونية المعقدة من المنظور الضرائبي حيث لا يزال الإطار التشريعي ومنهجية السلطة الضريبية في مرحلة التطور. إلا أنه وبحسب تقرير **ديلويت** الأخير "لدليل ممارسة الأعمال-الموقف الضريبي في العراق"، يوفر العراق عدداً كبيراً من الفرص الاستثمارية، لا سيما في قطاعي الطاقة والأمن.

في الواقع، أصدر قانون الموازنة العراقية للعام 2015 عدداً من الأحكام التي تهدف إلى توسيع قاعدة الإيرادات الضريبية من خلال فرض ضرائب جديدة على المبيعات وتطبيقها على المنتجات الاستهلاكية مثل التبغ، وخدمات الإنترنت، وغيرها، هذا بالإضافة إلى تنفيذ قانون التعرفة الجمركية. كما تم تطبيق هذه الضرائب على الدخل الشخصي للعاملين في العراق، من خلال تخفيض البدلات القانونية والشرائح الضريبية وتطبيق ذلك على المواطنين العراقيين والأجانب على حدٍ سواء، مما يؤدي إلى خلق نطاق أوسع للنظام الضرائبي مقارنة بالعديد من دول الشرق الأوسط المجاورة.

وفي هذا الإطار، علق ألكس لو، الشريك المسؤول عن خدمات **الضرائب** الدولية وضرائب الدمج والاستحواذ في ديلويت الشرق الأوسط، قائلاً: "على الرغم من أن بلدان الشرق الأوسط لم تولي ت في السابق إهتماماً كبيراً بالأنظمة الضرائبية، إلا أن المشهد الحالي يتغير. فالسلطات الضريبية في جميع أنحاء المنطقة، ومن ضمنها العراق، أصبحت تنظر إلى الضرائب بشكل متزايد على أنها مصدر حيوي لتوليد عائدات مستدامة في ظل انخفاض أسعار النفط. في الواقع، نشهد حالياً ارتفاع نسبة الوعي لأهمية زيادة عائدات الضرائب، حيث عمدت السلطات الضريبية في العراق على دراسة نظيراتها في المنطقة للاستفادة من خبراتهم، وسعت بشكل استباقي إلى تأمين التدريبات التقنية اللازمة في هذا المجال."

وأضاف لو قائلاً: إن عدم الامتثال للأنظمة الضريبية في هذه المنطقة ذي تداعيات هامة. إذ تعتبر عملية تحويل الأرباح إلى خارج العراق من أبرز التحديات التي تواجه الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في المنطقة، سواء كان ذلك على شكل دفع مستحقات الموردين من العراق إلى خارجه، أو حتى توزيع الأرباح على المساهمين. ولقد أصدر البنك المركزي العراقي العديد من القوانين في هذا السياق وهو في إطار التشديد على فرض بعض الإجراءات الموجودة أصلاً مثل التأكد من حصول المؤسسات على إعفاء ضريبي كشرط مسبق لنقل أموالها إلى الخارج."

وتتضمن الخلاصات الأساسية لتقرير ديلويت النقاط التالية:

- في حين لا يزال الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط، يعتبر نمو القطاع غير النفطي مهماً على المدى الطويل بهدف تحقيق قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادي والبنية التحتية.
- يركز قانون الموازنة الاتحادية للعام 2015 على أهداف وافتراضات معينة طموحة. إلا أنه من المرجح أن تكون عملية توليد الإيرادات عبر تحصيل الضرائب حاجة أساسية في الفترة المقبلة نظراً إلى توقع استمرار انخفاض أسعار النفط خلال عامي 2015 و2016، بالإضافة إلى ازدياد الإنفاق على قطاعي الدفاع وإعادة التأهيل.
- تشكل احتياجات المنطقة الكبيرة لمشاريع البنية التحتية والتنمية فرصاً كبيرة للشركات التي تعمل على إعادة النظر في الآفاق المستقبلية لاستثماراتها.

وختم إباد ميرزا، الشريك المسؤول في ديلويت في **العراق** قائلاً: " بالرغم من الوضع الأمني الذي يشكل عاملاً قلقاً للمستثمرين في العراق، إلا أننا نشهد اهتماماً متزايداً من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه تحديات لناعية المتطلبات التي تفرضها الهيئات

الناظمة والامتثال. بالتالي، أصبح من المهم اليوم أكثر من أي وقت مضى أن تعمل الشركات الأجنبية على اتخاذ الخطوات اللازمة منذ البداية من أجل التخفيف من مخاطر التحديات التي قد تواجهها لاحقاً."

للحصول على التقرير الكامل، الرجاء زيارة الرابط التالي: <http://bit.ly/1OSIqJj>

## - النهاية -

### نبذة عن خدمات الضرائب في ديلويت العراق

تمتلك ديلويت عدداً من الكيانات القانونية المسجلة في بغداد، والعراق الاتحادي، وأربيل، وإقليم كردستان، بالتعاون مع عدد من المواطنين العراقيين الذين يشكلون صلة الوصل مع الهيئات الناظمة والسلطات الضريبية بهدف معالجة كافة المسائل المتعلقة بالامتثال الضريبي والمتطلبات الاستشارية. وقد خلق فريق عمل ديلويت العديد من العلاقات المهنية مع مسؤولين في السلطة الضريبية، وهو يتمتع بالدراية اللازمة للبيئة التشغيلية في العراق بفضل فريقه المتخصص بالخدمات الضريبية في بغداد، بدعم من قسم الخدمات الضريبية الأساسي في دبي.

### نبذة عن ديلويت

يُستخدم اسم "ديلويت" للدلالة على واحدة أو أكثر من أعضاء ديلويت توش توهاماتسو المحدودة، وهي شركة بريطانية خاصة محدودة بضمان ويتمتع كل من شركاتها الأعضاء بشخصية قانونية مستقلة خاصة بها. للحصول على المزيد من التفاصيل حول الكيان القانوني لمجموعة ديلويت توش توهاماتسو المحدودة وشركاتها الأعضاء، يُرجى مراجعة موقعنا الإلكتروني على العنوان التالي:

[www.deloitte.com/about](http://www.deloitte.com/about)

تقدم ديلويت بخدمات تدقيق الحسابات والضرائب والاستشارات الإدارية والمشورة المالية إلى عملاء من القطاعين العام والخاص في مجموعة واسعة من المجالات الاقتصادية. وبفضل شبكة عالمية مترابطة من الشركات الأعضاء في أكثر من 150 دولة، تقدم ديلويت من خلال مجموعة من المستشارين ذوي الكفاءات المتميزة خدمات عالية الجودة للعملاء وذلك من خلال حلول فاعلة لمواجهة التحديات التي تعترض عملياتهم. تضم ديلويت نحو 200,000 مهنياً، كلهم ملتزمين بأن يكونوا عنواناً للإمتياز.

ما يجمع فريق ديلويت هي ثقافة موحدة ومبادئ مبنية على النزاهة والالتزام بالعمل سوياً مع تنوع خبراتنا وثقافتنا لتقديم خدمات مهنية ذات جودة عالية للعملاء والأسواق أينما وجدوا. كما نحرص على دعم بيئة داخلية من التعلم المستمر والتطور وتنمية الخبرات وتوفير الفرص المهنية المميزة. ويؤمن فريق عمل ديلويت بالمسؤولية الاجتماعية للشركة لدعم التنمية المستدامة في المجتمعات التي ينتمون إليها.

### نبذة عن ديلويت أند توش (الشرق الأوسط):

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) هي عضو في "ديلويت توش توهاماتسو المحدودة" وهي اول شركة خدمات مهنية اسست في منطقة الشرق الأوسط ويمتد وجودها منذ سنة ١٩٢٦ في المنطقة.

وتعتبر ديلويت من الشركات المهنية الرائدة التي تقوم بخدمات تدقيق الحسابات و الضرائب و الاستشارات الإدارية والمشورة المالية وتضم قرابة ٣٠٠٠ شريك ومدير وموظف يعملون من خلال ٢٦ مكتباً في ١٥ بلداً. وقد حازت ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) منذ عام ٢٠١٠ على المستوى الأول للاستشارات الضريبية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي حسب تصنيف مجلة "انترناشونال تاكس ريفيو (ITR)" وقد حصلت أيضاً على عدة جوائز في السنوات الأخيرة والتي تضم أفضل رب عمل في الشرق الأوسط , أفضل شركة استشارية, وجائزة التميز في التدريب والتطوير في الشرق الأوسط من هيئة المحاسبين القانونيين في إنكلترا وويلز.